



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
الدروس المستخلصة من تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة

المحتويات

الصفحات

أولاً - مقدمة	2
ثانياً - أذربيجان	6
ثالثاً - بلجيكا	9
رابعاً - إثيوبيا	12
خامساً - إندونيسيا	17
سادساً - إيطاليا	21
سابعاً - السويد	24



mu263

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

أولاً - مقدمة

1- في تقريره المعنون "التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"¹ الذي صدر بمناسبة استعراض التقدم العالمي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017، يثني الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على التقدم المحرز في مكافحة الجوع وسوء التغذية منذ عام 2000، ولكنه يشدد أيضاً على الحاجة إلى تكثيف الجهود المبذولة. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم سريع في الوفاء بالالتزام العالمي للقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية في السنوات الثلاث عشرة المقبلة.

2- يقرّ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بأن القضاء على الجوع سيتوافق مع بناء نظم أكثر استدامة لإنتاج الأغذية واستحداث ممارسات زراعية متينة. ولا يتطلب ذلك فقط أن تنظر الحكومات والجهات الفاعلة الإنمائية من جميع الخلفيات في الروابط الداخلية بين المقاصد المتصلة بالقضاء على الجوع وسوء التغذية من جهة، وتعزيز الأساليب الزراعية المستدامة من جهة أخرى ضمن الهدف 2. ولكنه يتطلب أيضاً فهماً شاملاً للدور الذي تؤديه الأهداف الأخرى المتعلقة بإدارة المياه، والتربة، والتربة، والعمالة اللائقة، والبنى التحتية، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، والعمل المناخي، والمحافظة على المحيطات والتربة والأراضي والغابات على سبيل المثال لا الحصر، بغية تعزيز نظم الأغذية المستدامة. ويُعد الفهم والعمل من خلال هذه الروابط الداخلية التي يكون بعضها مشتركاً لجميع السياقات وبعضها الآخر محدداً بالسياق، من التحديات التي تواجهها البلدان في معرض سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

3- واستمعت دورة عام 2017 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (المنتدى السياسي الرفيع المستوى) المنعقدة من 11 إلى 19 يوليو/تموز 2017، إلى 44 بلداً مشاركاً في الاستعراضات الوطنية الطوعية، أي لضعف العدد المشارك في دورة عام 2016. وللمرة الأولى، تم تكريس دورة عام 2017 التي تكللت بالنجاح لاستعراض عدد من الأهداف بتعمق، منها هدف التنمية المستدامة 2. وقامت الدورة بتعزيز دور المتابعة والاستعراض العالميين اللذين يحتاجان إلى الاسترشاد بعمليات مجدية ومنوعة وكبيرة تطلقها البلدان وتقودها بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الوطنيين وبدعم من الوكالات والمنظمات والبرامج والهيئات المواضيعية والشبكات الإقليمية والدولية.

4- وتعدّ الدورة الرابعة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) المكرّسة لتقاسم تجارب البلدان في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، في أعقاب الحدث الخاص للدورة الثالثة والأربعين للجنة "من الاتفاق إلى العمل لتنفيذ خطة عام 2030: الدروس المستفادة من عمليات الاستعراض الوطنية التطوعية الأولى"²، وتهدف إلى الاستفادة بشكل كامل مما تظطلع به البلدان من عمل موضوعي وعمليات تحضيرية في الفترة المؤدية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى فيما تقوم بعزيم الإجراءات والسياسات بصورة تدريجية من أجل التقدم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني. وتُعتبر استنتاجات البلدان وتجاربها مفيدة للبلدان الأخرى ولمنظمات أصحاب المصلحة، وكذلك للجنة الأمن الغذائي العالمي

¹ الوثيقة E/2017/66 المعنونة "التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقرير الأمين العام"، عرضت في 10 مايو/أيار 2017

² النواتج متاحة باللغة الأصلية على الموقع التالي: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/2017/66&Lang=E
<http://www.fao.org/3/a-br852e.pdf>

بكمالها في التزامها بدعم التنفيذ القطري لخطة عام 2030 وفي الدور الذي تؤديه "لتعزيز المساءلة وتقاسم أفضل الممارسات على جميع المستويات".³

5- ورَكَزَت المناقشة التي عقدت العام الماضي في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي والتي عرض خلالها 8 ممثلين قطريين (الصين والإكوادور ومصر وفنلندا وفرنسا والمكسيك والنرويج وسويسرا) و4 مجموعات متعددة أصحاب المصلحة الجهود التي بذلوها، إلى حد كبير على التغيرات المؤسسية التي دعا إليها اعتماد خطة عام 2030. وقاموا بتحديد عدد من الدروس المشتركة الناشئة، هي: الدور المحوري للقيادة السياسية، والاتصال، والمشاركة المتعددة أصحاب المصلحة؛ وأهمية التكامل في مجال السياسات وحقوق الإنسان، وآليات تتبع التقدم المحرز، وتعزيز التعاون بين المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

6- وتخوض مساهمات هذا العام في تفاصيل الاستراتيجيات القطرية والتحديات التي اعترضت التقدم في تحقيق الأهداف المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في خطة عام 2030. وقُدِّمَت ستة بلدان من 4 أقاليم شاركت في الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017، معلومات مصممة خصيصًا للجنة الأمن الغذائي العالمي (أذربيجان، وبلجيكا، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، والسويد). والاستعراضات الوطنية الطوعية لجميع البلدان البالغ عددها 44، متاحة على الموقع التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>

تظهر المساهمات التي تم تقاسمها عام 2017 مع لجنة الأمن الغذائي العالمي العديد من النتائج المشجعة.

7- تراجع الفقر والنقص التغذوي في أذربيجان بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي منذ عام 2001 يعززها مرسوم رئاسي ودعم قوي تقدّمه الدولة للمنتجين الزراعيين على شكل إعانات مستهدفة عديدة (زراعة القمح والأرز، الأسمدة المعدنية، الوصول إلى البذور، والسلالات المستوردة) واستثمار في العلوم والابتكار. وتم إيلاء اهتمام متزايد لاستصلاح الأراضي المتدهورة وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلد. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير.

8- وفي إثيوبيا أيضًا، أدّت الجهود المتواصلة لتحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية بوصفهما أولويتين قصويتين في خطتي التنمية والتحول، إلى تراجع ملحوظ في عدد السكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية من 74.8 في المائة عام 1990 إلى 32 في المائة عام 2015. ويتم تخصيص 16 في المائة من الموازنة السنوية للتنمية الزراعية، ما أدى إلى ظهور واحدة من نظم الارشاد الزراعي الأكثر كثافة في العالم، وتوسيع كبير لتنمية الري على نطاق صغير، وزيادة الغطاء الحرجي بمقدار خمسة أضعاف في غضون عقدين. ويتم اتخاذ تدابير لعكس مسار تدهور الموارد. ونتيجةً لذلك، سجل قطاع الزراعة نموًا متوسطًا بلغ أكثر من 8 في المائة في السنوات الثماني الأخيرة، متخطيًا بذلك الغاية التي التزمت إثيوبيا بتحقيقها في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتمثل الزراعة اليوم 43 في المائة من الناتج المحلي لإثيوبيا و90 في المائة من صادراتها.

³ وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS:2009/2 Rev.2)، <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/018/k7197e.pdf>

9- وفي إندونيسيا، زاد إنتاج الأرز بما فيه الكفاية لتلبية الطلب المحلي عليه بوصفه غذاءً أساسيًا، ويدعم تنويع الإنتاج الغذائي (لحم البقر والبيض والدجاج) تحسن التغذية. وتراجع الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة من 13.6 في المائة عام 2007 إلى 9.8 في المائة عام 2016 (على الرغم من أن التقدم كان أبطأ في ما يتعلق بالتقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة الذي أصاب 33.6 في المائة منهم عام 2016 مقابل 36.8 في المائة عام 2007). وتضاعفت الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع البالغ عمرهم ستة أشهر من 15.3 إلى 30.2 في المائة في 3 سنوات فقط. وكونها من أولى البلدان الأعضاء في حركة تحسين مستوى التغذية، ركزت إندونيسيا جهودها المبكرة على جبهات عديدة: الأطر المتكاملة في مجال السياسات (أي الأيام الألف الأولى من الحياة، والحق في الرضاعة الطبيعية الخالصة، والسياسات القطاعية المراعية للجوانب التغذوية مثل التخفيف من وطأة الفقر أو الصرف الصحي)، والدعوة على أعلى مستويات القيادة، والمشاركة المتعددة أصحاب المصلحة في وضع السياسات. ويشكل ذلك، إلى جانب التعاون مع سلطات المحافظات والمقاطعات عن طريق التدخلات المحلية وتمكين المجتمعات الريفية، عامل نجاح رئيسي في الجهود التي تبذلها إندونيسيا للتصدي لسوء التغذية.

10- ويتحول اهتمام بلجيكا وإيطاليا والسويد أكثر فأكثر إلى التصدي للآثار البيئية السلبية التي تترتب عن أساليب الزراعة على الأراضي والتربة والمياه والمناخ. ولا يضع ميثاق ميلانو الزراعة في صلب الإنتاج الغذائي فحسب، بل أيضًا في صلب حماية البيئة، وصون التنوع البيولوجي، والمحافظة على المحاصيل والمناظر الطبيعية. ويتم تطبيق العديد من التدابير الصديقة للتنوع البيولوجي في الأراضي الزراعية في بلجيكا والسويد، مثل زيادة نسبة الأراضي المستخدمة للزراعة العضوية، أو تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لكل وحدة من المخرجات المنتجة، أو الحد من استخدام المضادات الحيوية الحيوانية في الإنتاج الحيواني. وتشدد السويد كثيرًا على المحافظة على البذور والموارد الوراثية التي تم جمعها أو إعادة إدخالها في الأسواق من خلال البرنامج من أجل تنوع النباتات المزروعة، والتي يتم حفظها في بنك الجينات الشمالي. وتدعم السويد أيضًا المعاهدة بشأن الموارد الوراثية النباتية في البلدان النامية. وتتم معالجة قضايا حيازة الأراضي المحلية في إيطاليا وبلجيكا من خلال تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2012.

11- وفي بلجيكا والسويد، يزداد انتشار الوزن الزائد والبدانة (13.7 في المائة من السكان في بلجيكا) ويرتبط في الكثير من الأحيان بمستويات الدخل والتعليم. وتنجح المناطق الثلاثة في بلجيكا، وهي بروكسيل العاصمة ووالونيا وفلاندرز، في المضي قدمًا في التزام بلجيكا الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تدابير محلية متنوعة تهدف إلى إعادة تشكيل نظم الأغذية "من المزرعة إلى المائدة" وإحياء الروابط بين المنتجين والمستهلكين. وتتم قيادة مبادرات متعددة بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. ويتولى القطاع الخاص زمام القيادة في فلاندرز من خلال إنشاء "مختبرات العمل" لتحفيز القدرة الابتكارية لقطاع الأغذية الزراعية بغية تعزيز الاستدامة في السلسلة الغذائية. وتوجه الرؤية المتمثلة في تحقيق الرخاء للجميع من خلال ضمان استدامة الزراعة والحراثة وتربية الأحياء المائية والصيد على امتداد السلسلة الغذائية، الجهود التي سبقتها إيطاليا في السنوات القادمة على المستوى المحلي وفي الخارج. واسترشدت هذه الرؤية بالخطوط التوجيهية للجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات أو المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، وتعتمد على الشراكات الفعالة لدعم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعاونيات، ونماذج المقاطعات المحلية. ويبرهن "مركز الألبان" الذي تدعمه الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، فوائد الشراكات. فتسمح قطاعات الحليب الحديثة هذه، التي تم إنشاؤها بدعم من شركة Tetra Laval، لصغار منتجي الألبان في بنغلاديش بالمشاركة في أسواق البيع بالتجزئة من خلال تحسين التخزين، ومراقبة جودة الإنتاج الأسري، وتقديم التدريب التقني المصمم خصيصاً لهم. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع متوسط الدخل الشهري للمنتجين المشاركين في بنغلاديش من 100 إلى 244 دولاراً في 60 شهراً.

ولكن التحديات لا تزال قائمة.

12- وهناك تحديات مشتركة بين البلدان. وهي تشمل معالجة الزيادة في الوزن الزائد والبدانة، لا سيما لدى الأطفال دون سن الخامسة، إلى جانب معدلات التقزم المرتفعة. ويعتبر الجميع أن تحسين تغذية السكان من خلال دعم نظم الأغذية المحلية وتحسين معايير العيش (لا سيما الصحة والدخل)، من الأولويات القصوى التي تتحقق عن طريق العمل على تغيير النظم الغذائية من خلال تحسين الجودة التغذوية للمنتجات وتثقيف المستهلكين/ الأمهات. وفي البلدان الستة، تعتبر ندرة الموارد الطبيعية (الأراضي، واستنزاف التربة، والمياه) التي تهددها أيضاً آثار تغير المناخ، مصدر قلق كبير. ويشكل إيجاد أو استئناف مسار النمو المستقر الذي يتسم بالاستدامة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويضمن الاستدامة على امتداد السلاسل الغذائية، تحدياً مهماً. وإن زيادة وعي المواطنين من خلال النهوض بالحملة الإعلامية؛ وتعبئة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لا سيما الشباب؛ وإشراك مستويات مختلفة من الحكومة داخل البلدان بطريقة متناغمة، وتحقيق الاتساق بين الالتزامات الدولية ومبادرات السلطات المحلية، تشكل قضايا أخرى تم تحديدها في العديد من التجارب المختلفة.

13- وهناك أيضاً تحديات خاصة بالسياق تجدر الإشارة إليها. فتذكر أذربيجان الحاجة إلى تعزيز جهودها لتسريع تنمية القطاع غير النفطي وتنويع اقتصادها، إذ تبقى زيادة الإنتاجية الزراعية متوقفة إلى حد كبير على الإعانات المقدمة للوقود وزيوت المحركات. وفي إندونيسيا، لا تزال البنى التحتية الريفية والزراعية غير كافية إلى حد كبير لتحسين تغذية السكان كافة ومعالجة أوجه التباين بين المناطق. وفي إثيوبيا وإندونيسيا، لا يزال الفقر يعيق اعتماد المزارعين للتكنولوجيا والابتكارات الزراعية على نطاق أوسع. ويشكل تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز حماية البيئة والإنصاف الاجتماعي في سياق النمو الاقتصادي البطيء، تحدياً في إيطاليا.

14- وتتطلب كل هذه التحديات، المشترك منها والخاص بالبلد، سياسات شاملة واستثمارات زراعية أكبر للانتقال إلى نظم الأغذية الأكثر استدامة والصحية. ويمكن للتوجيهات الشاملة التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تساعد البلدان على مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية مثل تخصيص الأراضي للزراعة المستدامة، والاستثمارات الخاصة التي تسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة بزيادة إنتاجيتهم وترابطهم بالأسواق، وإدارة إمدادات المياه، وتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، والحد من الفاقد و/أو المهدر من الأغذية، ومعالجة التقلب في أسعار الأغذية وتغير المناخ.

15- وفي حين أن الأولويات والتحديات قد تختلف، هناك دروس مشتركة بين البلدان الستة تتماشى أيضاً مع الدروس المستفادة من التجارب التي تم تقاسمها خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي. والدروس هي:

- الدور المحوري لتكامل السياسات
- أهمية العمليات والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لتحقيق الأثر (بين الوزارات والسلطات المحلية والمنظمات المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة المتعددين)
- القيادة السياسية الرفيعة المستوى
- أهمية البيانات المصنّفة والرصد المبكر
- الحاجة إلى تنمية القدرات والتثقيف

بيان إخلاء المسؤولية: في ما يلي تجميع غير رسمي وغير محرر لمعلومات قَدِّمتها ستة بلدان من بين تلك التي شاركت في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2017 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى من 17 إلى 19 يوليو/ تموز 2017.

ثانياً - أذربيجان

1- **العنصر الرئيسي (العناصر الرئيسية) (الاستراتيجيات والسياسات والبرامج) الذي تتسم به الجهود الوطنية لإحراز تقدم على صعيد الأهداف المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنتائج الأولية المنبثقة عن ذلك**

16- لقد أدّت السياسة الهادفة التي نُفذت في أذربيجان لضمان الحماية الاجتماعية الموثوقة والأمن الغذائي للسكان، إلى تحسُّب انتشار الفقر المدقع والجوع في البلد. ولم تعد هذه القضايا قيد المعالجة اليوم في أذربيجان. في الواقع، انخفض معدل الفقر المدقع (أقل من 0.1 في المائة) في البلد منذ عام 2007 إلى مستوى متدن جداً. بالتالي، تهدف السياسة إلى الحد من مستوى الفقر المطلق وإلى تحسين جودة التغذية في البلد، وفي الوقت الراهن يُعد الأمن الغذائي الموثوق للسكان واحداً من الاتجاهات الرئيسية التي تسلكها السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

17- ونتيجةً للعمل المضطلع به في إطار "برنامج جمهورية أذربيجان لتحقيق الأمن الغذائي" الذي تم اعتماده بموجب مرسوم رئاسي عام 2001، زاد الإنتاج الزراعي والغذائي بشكل ملحوظ. ولكن كان من المستحيل تلبية الطلب المحلي على المنتجات الغذائية الأساسية عن طريق الإنتاج المحلي. علاوة على ذلك، يؤثر انعدام الاستقرار في أسواق الأغذية العالمية على أسعار الأغذية في أذربيجان. وقد تم إقرار "برنامج الدولة بشأن إمدادات الأغذية الموثوقة للسكان في جمهورية أذربيجان لفترة 2008-2015" بموجب مرسوم صدر في 25 أغسطس/ آب 2008 عن رئيس الجمهورية بغية تحقيق هذا الهدف. وتُعد تقوية القدرة المؤسسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام واحدة من الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في "خارطة الطريق الاستراتيجية لإنتاج المنتجات الزراعية وتجهيزها في جمهورية أذربيجان" المعتمدة بموجب مرسوم صدر عن رئيس الجمهورية في 6 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

18- وقد أنشأت وزارة الزراعة في جمهورية أذربيجان، بدعم منهجي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نظاماً لرصد بيانات المزارع بغية تقييم نتائج السياسة الزراعية وأداء أصحاب المشاريع في مجال الإنتاج الزراعي بشكل منتظم. وقد بدأ العمل بهذا النظام الذي أنشئ بالاستناد إلى تجربة شبكة الاتحاد الأوروبي المعنية بالبيانات المحاسبية الزراعية، في عام 2015.

19- ويؤدي الاستخدام الفعال للأراضي دوراً مهماً في تزويد السكان بالأغذية. وفي هذا الصدد، يمثل كل من حماية الأراضي واستصلاح الأراضي المتدهورة واستخدامها الفعال، محور اهتمام الحكومة الأذربيجانية. ويبلغ مجموع مساحة الأراضي في أذربيجان 8641,5 ألف هكتار، 55,2 في المائة منها أراض صالحة للزراعة. وفي عام 2016، زادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلد بنسبة 0,3 في المائة مقارنة بعام 2010.

20- وقد أظهرت الدراسات أن الأراضي تتدهور بشكل أساسي بسبب إدارتها السيئة. ومن الضروري مراعاة تراجع الإنتاجية في قطاعي المحاصيل والماشية نتيجة العوامل المناخية من قبيل درجات الحرارة المرتفعة والتقلبات في طبيعة المتساقطات والظروف المناخية الشديدة (الجفاف، إلخ.)، وتوسيع نطاق استخدام أصناف النباتات والسلالات الحيوانية المتكيفة مع هذه التغيرات، وتشجيع تطوير "الزراعة الذكية مناخياً". ولاستخدام الأراضي على نحو فعال، لا بد من تنظيم إمدادات المياه والمغذيات ونظامي الهواء والحرارة في التربة بشكل صحيح، ومراعاة الخصائص الفينولوجية والبيولوجية للمحاصيل الزراعية.

21- وتُعد حماية الموارد الوراثية وزيادتها واستخدامها الفعال عاملاً مهماً أيضاً في تحقيق الأمن الغذائي الموثوق للسكان. ونظراً إلى أهمية هذه المسألة، تجري معاهد البحوث العلمية التابعة لنظام المركز العلمي والاستشاري الزراعي في وزارة الزراعة وجامعة الدولة الزراعية الأذربيجانية، بحثاً وتجارب علمية بهدف توليد أصناف نباتات وسلالات حيوانية جديدة أو تحسين الأصناف والسلالات المتاحة.

22- وتدعم الدولة توفير بذور أصناف المحاصيل المنتجة والحيوانات الآتية من سلالة نقية إلى المنتجين لضمان توزيع الموارد الوراثية المتاحة بشكل منصف ومتساوٍ، وانتفاع المنتجين منها. وللاضطلاع بعملية الاختيار والتكاثر على أساس علمي وتحسين السلالة في مزارع الماشية، يتم استيراد سلالات الاستيلاد الوافرة الغلات من بلدان أجنبية بواسطة أموال مخصصة في الموازنة العامة ويتم بيعها للمنتجين من خلال عقد إيجار مع خيار الشراء لمدة 3 سنوات من خلال تطبيق امتياز بنسبة 50 في المائة على الكلفة.

23- ويغطي الدعم الذي تقدمه الدولة على المستوى القطري، المجالات الآتية:

- الإعانات لزراعة القمح والأرز - بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 32 تاريخ 15 فبراير/ شباط 2007، يُعطى المنتجون الزراعيون إعانة مالية قدرها 40 مانات أذربيجاني للهكتار الواحد المزروع بالقمح أو الأرز. وبموجب القرار نفسه، يُعطى المنتجون الزراعيون إعانة مالية قدرها 50 مانات أذربيجاني (40 مانات أذربيجاني في فترة 2011-2014) للوقود وزيوت المحركات المستخدمة في كل هكتار.

- الإعانات لبيع الأسمدة المعدنية بشروط ميسرة- وفقًا لقرار مجلس الوزراء السابق ذكره، يطبق امتيازًا بنسبة 70 في المائة (50 في المائة في فترة 2011-2014) على سعر السماد المعدني المستخدم في الهكتار الواحد ويُدفع من أموال الموازنة العامة.
- بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 103 تاريخ 25 يونيو/حزيران 2001، تُمنح إعانة مالية لبيع البذور والشتلات من التضاعف الأول والثاني بشروط ميسرة بالقيمة الموافق عليها.
- بالإضافة إلى ذلك، تُدفع تكاليف إنتاج البذور القياسية وما قبل الأساس والأساسية من أموال الموازنة العامة بالاستناد إلى الحصص التي حددها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 273 تاريخ 13 أغسطس/آب 2014، وعندما يتم دفع 20 في المائة من السعر الأصلي للآلات الزراعية التي تُوَجَّرها الشركة المساهمة المفتوحة، يُطبق امتياز يساوي 40 في المائة من السعر الأصلي على حساب أموال الموازنة العامة.
- وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 226 تاريخ 22 سبتمبر/أيلول 2008، تباع حيوانات الاستيلاد المستوردة بواسطة أموال الموازنة العامة إلى المنتجين الزراعيين من خلال عقد إيجار مع خيار الشراء مصحوب بامتياز بنسبة 50 في المائة.

24- وزادت التكاليف المتصلة بالزراعة بنسبة 13 في المائة عام 2015 مقارنة بعام 2011. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت القيمة المضافة التي يتم توليدها في الزراعة من 2643.5 مليون مانات أذربيجاني عام 2011 إلى 3359.3 مليون مانات أذربيجاني عام 2015. وقد أدى ارتفاع القيمة المضافة المولدة في الزراعة أيضًا إلى زيادة نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي.

2- التحديات الرئيسية التي اعترضت التطبيق (لا سيما المعوقات والثغرات المتبقية على مستوى السياسات) والدروس التي استخلصها البلد في ما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

25- تعزى التحديات التي تمت مواجهتها خلال عملية تحضير الاستعراض بشكل أساسي إلى عدم توافر المعلومات بشأن عدد من المؤشرات أو عدم توافر منهجية ذات صلة. وفي بعض الحالات، لم تكن المعلومات المتوافرة مصنفة بحسب نوع الجنس، أو الفئة العمرية، أو مكان الإقامة (منطقة حضرية/ريفية)، أو المناطق الإدارية/الإقليمية. وقد أدى ذلك إلى الحد من نطاق التحليل والتقييم والاستنتاجات، وعمقها.

26- وظهرت التحديات التالية خلال عملية التنفيذ:

- تحتاج عملية تحقيق الاتساق بين برامج الدولة واستراتيجياتها، والأهداف والمقاصد والمؤشرات العالمية إلى الكثير من الوقت والمزيد من الموارد المالية؛
- لا بد من تعزيز إنتاج البيانات المفصلة والقدرة التحليلية في ما يتعلق بالإحصاءات، لا سيما المستندة إلى نوع الجنس، والفئة العمرية، ومكان الإقامة (المدينة/القرية)، والقطاعات، والأقاليم/المناطق الإدارية؛
- عدم القدرة على جمع البيانات بشأن بعض المؤشرات أو عدم وجود المنهجيات ذات الصلة؛

- لا بد من تعزيز الجهود الهادفة إلى الإسراع في تنمية القطاع غير النفطي وتنوع الاقتصاد الوطني، وتحسين قدرات التصدير وتوسيع التصدير، وزيادة فعالية الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتقوية الأمن البيئي.

ثالثاً - بلجيكا

27- تركز بلجيكا على الحلول المتكاملة، وسلاسل القيمة المبتكرة، والابتكارات النظامية في نظام الأغذية. وتقف العلاقة بين النظام الغذائي والصحة واستدامة النظم الإيكولوجية على المحك هنا. وإن الهدف هو التوصل إلى تقليل الأثر في إنتاج الأغذية، والحد من الاعتماد على المواد الخام، واستخدام أشكال بديلة من البروتينات وتناولها (الطحالب، والنباتات، والحشرات)، وزيادة الكفاءة في الحلقات المختلفة في سلسلة الإمدادات الغذائية، وتوفير أسعار صحيحة وظروف عمل آمنة ولائقة للجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية، على المستويين المحلي والعالمي على السواء.

28- وكما هي الحال في العديد من البلدان الأخرى في إقليم أوروبا، يُعد انتشار الوزن الزائد والسمنة مشكلة مقلقة أيضاً في بلجيكا. في الواقع، يعاني حوالي 13.4 في المائة من السكان البالغين من الوزن الزائد أو السمنة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النظم الغذائية غير الصحية وعدم القيام بنشاط بدني. ويعاني الأشخاص ذوو الدخل المنخفض و/أو المستوى التعليمي المتدني أكثر من غيرهم من البدانة. وفي الوقت نفسه، يزداد عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة وجبة ذات نوعية جيّدة في اليوم، حيث تم تقديم المساعدة لأكثر من 140 000 شخص، أي أكثر من 1 في المائة من السكان، من خلال مصارف الأغذية عام 2016.

29- وقد أدّت الكثافة السكانية العالية وسياسات التخطيط المكاني التي وضعتها الحكومة إلى تفاقم المنافسة على المساحات المفتوحة. وقد تأثر تطور أنواع المزارع بالندرة النسبية للأراضي وتركزت بعض أساليب الزراعة آثاراً بيئية سلبية على التربة (تدهورها) ونوعية المياه (نضوب النترات والفوسفور) والمناخ (انبعاث غازات الدفيئة). ومن جهة أخرى، طبقت بلجيكا العديد من التدابير الصديقة للتنوع البيولوجي في الأراضي الزراعية، وقامت في السنوات الأخيرة بزيادة نسبة الأراضي الزراعية المستخدمة للزراعة العضوية إلى حوالي 5 في المائة، وهي نسبة أقل بقليل من المتوسط البالغ 6.4 في المائة في الاتحاد الأوروبي (المؤشر 4 في ملحق التقرير الكامل).

30- وتسري خطة العمل الاتحادية الحالية المتعلقة بالتغذية والصحة حتى عام 2020 وتهدف إلى التأثير بشكل إيجابي على العادات الغذائية للسكان بغية الحد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل أمراض أوعية القلب، ومن عوامل الخطر المتصلة بها. ويتم إيلاء اهتمام خاص لتحسين الجودة التغذوية للمنتجات، بالتشاور مع العاملين في مجال الأغذية (مصانع الأغذية، وتجار التجزئة، ومتعهدي تقديم الطعام والمطاعم). وستركز التدابير من جملة أمور أخرى على وضع بيانات أكثر شمولاً على عبوات الأغذية وقواعد أكثر صرامة في ما يتعلق بالتسويق الموجه للأطفال. وتهدف المشاورات الجارية مع منظمات القطاع إلى تقليص كمية الملح، والسكريات المضافة، والدهون المشبعة، وحجم حصص الطعام.

31- ونظراً إلى عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة وجبة ذات نوعية جيّدة في اليوم في بلجيكا، قامت منطقة والونيا بتضمين سلسلة من التدابير المتّصلة بالأغذية (محلات البقالة الاجتماعية، وتوزيع الأغذية غير المباعة) في خططها لاستئصال الفقر السابق ذكرها وجعلت تطبيقها دائماً من خلال إجراء تشريعي اعتمدته برلمان المنطقة لتقديم المساعدة الغذائية إلى الأشخاص في وضع هش. وتقدّم مصارف الأغذية البلجيكية⁴ المساعدة الغذائية للمحتاجين، مع إيلاء اهتمام خاص للجودة التغذوية للمنتجات الموزعة ولصلاحيتها للاستهلاك (1-2).

32- واعتمد إقليم بروكسيل العاصمة عام 2015 مجموعة من التدابير "من المزرعة إلى المائدة"⁵ للسنين الخمس القادمة، بما في ذلك غايات لتطوير مشاريع زراعية حضرية جديدة بهدف إنتاج 30 في المائة من الفاكهة والخضار على المستوى المحلي بحلول عام 2035 والحد من النفايات الغذائية بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2020 (1-2).

33- وبحلول عام 2019، تهدف منطقة والونيا إلى جعل الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة على امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية، بما في ذلك من خلال تقصير هذه الأخيرة⁶. وقد أنشأت المنطقة منصة إلكترونية عام 2014 لتيسير شراء المنتجات المحلية والموسمية على مستوى المجتمع المحلي⁷ عبر الطرق المختصرة. وتقتصر واجهة للمشترين العامة تربط مزوّدي المنتجات الزراعية الأصل بالمقاصف والمطاعم والإدارات والمؤسسات العامة الإقليمية والمحلية الأخرى التي ترغب بشراء المنتجات الغذائية والبستنة الزينية عبر الطرق المختصرة⁸. وتسري خطة استراتيجية أولى لتطوير المنتجات الزراعية البيولوجية وتجهيزها واستهلاكها حتى عام 2020⁹؛ وهي تهدف إلى زيادة المساحة القابلة للاستخدام بنسبة 14 في المائة (بالاستناد إلى خط الأساس لعام 2012) وإلى إشراك حوالي 1 700 مزرعة بيولوجية موثقة رسمياً (2-3، 2-4، 3-6).

34- ويقوم القطاع الخاص في فلاندرز بإنشاء "مختبرات العمل" من أجل تحفيز قدرة الصناعة الغذائية الزراعية على الابتكار لجعل السلسلة الغذائية أكثر استدامة. وتشمل الأمثلة على ذلك زراعة الصويا المحلية التي تنطوي على خدمات تقديم الطعام، واستخدام الحبوب البيولوجية لصناعة الخبز والدواجن ذات القيمة المضافة، والعمليات المنهجية والأمانة لنقل النفايات الغذائية الطازجة والمجهّزة، وتجهيز المصيد العرضي في مصايد الأسماك، وإنتاج لحم الخنزير الخالي من المضادات الحيوية. وتجري مشاورات على نطاق السلسلة الغذائية بين مختلف الحلقات في هذه الأخيرة على أساس طوعي وتسعى إلى تحسين التعاون، وتشاطر المعلومات، وبناء علاقات الشراكة الجيدة، وإيجاد حلول مشتركة محسّنة مع المحافظة في الوقت نفسه على الحريّة التعاقدية. وتدور المشاورات حول جملة أمور منها اعتماد معايير الاستدامة والامتثال لها في صناعة الأغذية ودفاتر طلبات التوزيع. وتهدف الاستراتيجيات الفلامندية المتعلّقة بالأغذية المحلية إلى إحياء الروابط بين المستهلكين والمنتجين، وبين المدن والمناطق الريفية بعد تزايد طلب المستهلكين لتتبع أغذيتهم وصولاً إلى المصدر. بالتالي، يتم دعم العديد من المبادرات المتعلّقة بمنتجات المزارع وتخصيص مساحات للبستنة في المدن. ويركّز تخطيط التنمية

⁴ مدعومة من صندوق المعونة الأوروبي للفئات الأكثر حرماناً.

⁵ استراتيجية الأغذية الجيدة من أجل نظام أغذية مستدام.

⁶ Deuxième stratégie wallonne de Développement Durable, Plan d'Actions à l'Horizon 2019

⁷ www.cliclocal.be

⁸ تُبذل جهود مواجهة من قبل شبكات الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، مثل شبكة الجهات الفاعلة والوطنية لنظام غذائي مستدام، وشبكة الجهات

الفاعلة البروكسيلية لنظام غذائي مستدام.

⁹ Premier Plan Stratégique pour le Développement de l'Agriculture Biologique en Wallonie (2013-2020)

الريفية في الإقليم نفسه¹⁰ على المزارعين الشباب والابتكار والتعليم، وعلى زيادة القدرة على الصمود والاستدامة الاقتصادية والإيكولوجية، وعلى تعزيز حيوية الريف من خلال إدماج القطاع الزراعي سريع التطور. وإن الأهداف الشاملة هي الابتكار والبيئة والتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره، وتتلقى المشاريع الإيضاحية لصالح المزارعين والبستانيين، تمويلاً إقليمياً (2-4).

35- وبين عامي 2013 و2015، خصصت بلجيكا حوالي 15 في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية (بين 220 و240 مليون يورو سنوياً) لإجراءات تهدف إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة في الخارج. وفي محاولة متعمدة لتحسين هيكلية إجراءاته من الناحية المفاهيمية وتكييفها مع الخطة الدولية الجديدة، أطلق التعاون الإنمائي البلجيكي في مايو/ أيار 2017 استراتيجية جديدة بشأن الزراعة والأمن الغذائي. وتركز هذه الاستراتيجية على محورين (النمو الاقتصادي الشامل للجميع، ونهج قائم على الحقوق) وثلاث أولويات شاملة (التغذية والمساواة بين الجنسين والاستدامة)، وتضع المزارعين في الصدارة بوصفهم أصحاب مشاريع اجتماعية، وتسعى إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية في نظم الأغذية المستقرة والفعالة من جهة وإلى القضاء على الجوع وسوء التغذية من جهة أخرى. وبالإضافة إلى الهدف 2، يشار في الاستراتيجية إلى الأهداف 1 و3 و5 و13 و14 و15 و16 من أهداف التنمية المستدامة.

36- وشركاؤنا المتعدّدو الأطراف الرئيسيون في هذا الميدان هم مؤسسات نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. ويأتي ثلث المساهمات الطوعية غير المخصصة في منظمة الأغذية والزراعة من بلجيكا التي ساهمت مساهمة كبيرة في إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني للجنة الأمن الغذائي العالمي. وتعد بلجيكا، إلى جانب إيطاليا، البلد المتقدم الوحيد في العالم الذي يطبق هذه الخطوط التوجيهية لمعالجة القضايا المحلية لحيازة الأراضي. وتدعم بلجيكا بنشاط ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في الغذاء¹¹ وعمله، ما يعكس نهجنا القائم على الحقوق إزاء الأمن الغذائي. وقد قامت العديد من الجهات الفاعلة الإنمائية البلجيكية بالتركيز على زيادة الإنتاجية الزراعية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة (2-3) وعلى الاستثمار في البنى التحتية الريفية والبحوث والتكنولوجيا (2-أ). وقد خصصت حكومة فلاندرز كامل وثقتها الاستراتيجية القطرية الخاصة بملاوي للأمن الغذائي والزراعة، والتزمت باستثمار 5 مليون يورو سنوياً في هذا الصدد، وهي تعمل مع برنامج الأغذية العالمي وهيئة تبادل السلع الزراعية لأفريقيا على مشروع "تقوية منظمات المزارعين والآليات التجارية الريفية المنظمة في ملاوي" بهدف تعزيز الوضع الاقتصادي لحوالي 50 000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة (40 في المائة منهم من النساء) من خلال تحسين وصولهم إلى الأسواق الزراعية. وقد أنشأت وكالة التنمية البلجيكية مدارس المزارعين الحقلية لأصحاب الحيازات الصغيرة في روندا (زادت إنتاجية 73 في المائة من المزارعين المشاركين فيها، بنسبة 50 في المائة أو أكثر) حيث تدعم إيجاد الحلول المحلية والواسعة النطاق لخدمات الإرشاد بغية زيادة غلات المزارع وتعزيز التضامن؛ كما أنها تقدم الدعم المؤسسي والتشغيلي تحقيقاً لهذه الغاية في بوروندي؛ وتركز جهودها في بنن أيضاً على تعزيز الممارسات المستدامة بيئياً في مجال الإنتاج. ويساهم المتحف

¹⁰ Derde Vlaamse Plattelandsontwikkelingsplan

¹¹ شغل الأكاديمي البلجيكي المشهور، البروفيسور Olivier De Schutter، هذا المنصب في فترة 2008-2014، أثناء التحضير لاعتماد خطة عام 2030.

الملكي البلجيكي لأفريقيا الوسطى إلى جانب شركاء عديدين في مكافحة الأضرار التي تلحقها ذبابة الفاكهة الأفريقية بالمحاصيل في بلدان مثل ساحل العاج وجنوب أفريقيا وكينيا (2-3).

37- ويقوم التعاون غير المباشر الذي يحصل عن طريق منظمات المجتمع المدني البلجيكي بدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتطوير سبل معيشتهم، ويولي اهتماماً خاصاً لتنمية سلاسل القيمة. وتشمل الأمثلة على ذلك، إطلاق برنامج في السنغال حول المهارات التجارية وتطوير المشاريع يتوجّه إلى المزارعين المحليين. وتهدف الشراكة الفريدة من نوعها التي تشرك أيضاً واحدة من أكبر مجموعات البيع بالتجزئة¹² في بلجيكا، إلى تقديم المساعدة لأكثر من 100 000 منتج أرز وسمسم وموز عضوي (بمن فيهم عدد كبير من النساء والشباب). وتشمل الأمثلة الأخرى تحالف AgriCongo Alliance الذي تتعاون فيه 17 منظمة غير حكومية بلجيكية لتقوية قدرة منظمات المزارعين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الحقوق المتعلقة بالأراضي، والبنى التحتية الريفية، والتمويل الريفي؛ وبرنامج Farmers Fighting Poverty المشترك مع جمعية البستنة التنزانية الذي بواسطته، سمحت روابط السوق المتفاوض عليها لحوالي 8 000 مزارع في زنبار بزيادة السعر الذي يحصلون عليه بنسبة 10 في المائة ومهدت الطريق أمام اعتماد حلول الطاقة الأكثر استدامة في سلسلة قيمة الفاكهة والخضار. وقد وضعت شركة الاستثمار البلجيكية للبلدان النامية حافزة كبيرة من الاستثمارات الريفية (2-أ) من خلال صندوق الاندفاع الزراعي والريفي الخاص بها (استثمار في أسهم رأس المال قدره 7,5 مليون دولار عام 2015) ومن خلال قروض مقدمة حديثاً للمصارف المحلية والشركات التجارية الزراعية في باراغواي ومنغوليا والسنغال.

38- وتستضيف بلجيكا مركز التنوع البيولوجي الدولي لنقل المادة الوراثية للموسا الذي يُعتبر أكبر بنك لجينات الموز في العالم. ويساعد المركز على حماية التنوع البيولوجي وتعزيز التغذية الأفضل من خلال الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة الرئيسية (2-5)، بما في ذلك من خلال إدخال أصناف موز من آسيا والمحيط الهادئ إلى شرق أفريقيا، وإجراء التجارب عليها. وشارك المكتب الاتحادي البلجيكي للسياسات العلمية في شراكة البحوث والابتكار الطويلة الأجل بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة LEAP-Agri (2-4، 2-أ) التي أطلقت لتوها برنامجاً جديداً مدته 5 سنوات ودعوة مشتركة بشأن البحوث والتنقل وأنشطة بناء القدرات.

رابعاً - إثيوبيا

1- مقدمة

39- إثيوبيا هي مهد البشرية. وهي أيضاً مصدر لأنواع مختلفة من النباتات مثل البن العربي. وهي البلد الذي ينبع منه النيل الأزرق. كما أنها بلد التنوع حيث تعيش جنسيات وشعوب مختلفة بونام. وتبلغ مساحة الأراضي في إثيوبيا 1.1 مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها 92,3 مليون نسمة وفقاً لتقديرات وكالة الإحصاءات المركزية الإثيوبية.

40- وقد طبقت إثيوبيا الأهداف الإنمائية للألفية التي أدرجتها في أطر التنمية الوطنية، خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2015 وحققت إنجازات ملحوظة. وقد اعتمدت إثيوبيا اتفاقيات عديدة في أوقات مختلفة، وبعد تقييم

¹² وهي أيضاً أحد أصوات أهداف التنمية المستدامة التي تم اختيارها لأغراض الدعوة لأهداف التنمية المستدامة في بلجيكا.

الإنجازات السابقة التي حققتها وافقت بالكامل على المشاركة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التزامات وملكية وطنيتين. وكما كانت الحال مع تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية، قامت إثيوبيا بإدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطة الخمسية الثانية للنمو والتحول التي تبدأ عام 2015-2016 حتى عام 2019-2020 مع إحساس كامل بالملكية الوطنية. بالتالي، يُعد تنفيذ الخطة الثانية للنمو والتحول، في حالة إثيوبيا، تنفيذًا لأهداف التنمية المستدامة.

41- وقد جرت الاستعراضات الوطنية، ويتم عرض النتائج والعوامل المساهمة في تحقيق الإنجازات في ما يلي.

2- الإنجازات من منظور أهداف التنمية المستدامة

1-2 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)

42- يتمثل هدف التنمية الرئيسي للحكومة الإثيوبية في القضاء على الفقر. وقد تم تخصيص 75 في المائة من الموازنة القومية العادية السنوية للقطاعات الموجهة نحو الفقر مثل الزراعة، والتربية، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والطرق الريفية. وقد حقق الاقتصاد الإثيوبي نموًا سنويًا متوسطًا بلغ 10.1 في المائة في آخر 13 سنة. وحتى عندما عانت إثيوبيا بشكل كبير من موجة الجفاف عام 2015-2016، نما اقتصادها بنسبة 8 في المائة. وتراجعت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني من 29.6 في المائة عام 2010-2011 إلى 23.4 في المائة عام 2014-2015، ومن المتوقع أن ينخفض مستوى الفقر إلى 16.7 في المائة مع انتهاء فترة تنفيذ الخطة الثانية للنمو والتحول (2019-2020). وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بشكل ملحوظ من 373 دولارًا أمريكيًا عام 2009-2010 إلى 794 دولارًا أمريكيًا بحلول عام 2015-2016.

43- وتنفيذ الخطة الثانية للنمو والتحول بطريقة فعالة وتنفيذ الدفعة التالية من الخطط الإنمائية الممتدة على خمس سنوات بطريقة متكاملة ومنسقة خلال العقد القادم، سيكون من الممكن القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وقد وضعت إثيوبيا أيضًا رؤية للانضمام إلى الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط بحلول عام 2025.

44- وتشمل الوثائق الأساسية في مجال السياسات التي تم وضعها للقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في البلد، سياسة التنمية الريفية والزراعية واستراتيجيتها، وسياسة التربية وبناء القدرات، وسياسة الصحة، وسياسة التنمية الصناعية، وسياسة إرساء الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

2-2 القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)

1-2-2 القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية

45- حققت إثيوبيا تقدمًا ملحوظًا في الحد من الجوع، مع تسجيلها تراجعًا بنسبة 39.24 في المائة في المؤشر العالمي للجوع بين العامين 1990 و 2013. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية

بشكل كبير من 74.8 في المائة عام 1990 إلى 32 في المائة عام 2015. وفي الفترة نفسها، حققت إثيوبيا تحسينات واعدة في مجال تغذية الأطفال حيث تراجع معدل نقص التغذية عند الأطفال دون سن الخامسة بحوالي 26 في المائة. وزاد الأجل المتوقع من 52 سنة عام 2000 إلى 64 سنة عام 2013. وقد حققت إثيوبيا تقدماً ملحوظاً في تحسين الصحة والتغذية والتربية ومؤشرات التنمية البشرية الأخرى.

46- وفي سياسة الأمن الغذائي، يوفّر برنامج شبكة الأمان الإنتاجية تحويلات نقدية و/أو غذائية إلى الأسر التي تعاني من انعدام أمن غذائي مزمن في المناطق الريفية الإثيوبية. ويتم تنفيذ البرنامج في الوقت الراهن في مناطق مختلفة في إثيوبيا.

47- وإن السياسات الرئيسية التي تم وضعها للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية هي السياسة والاستراتيجية الوطنيتين لإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث، واستراتيجية التغذية الوطنية، وبرامج الأمن الغذائي، وبرنامج إعادة التوطين، وبرامج شبكة الأمان الإنتاجية، وبرنامج بناء الأصول الأسرية، والاستثمار المجتمعي التكميلي.

2-2-2 الزراعة المستدامة

48- تُعد الزراعة عماد الاقتصاد الإثيوبي ويعتمد 83 في المائة من السكان وسبل المعيشة عليها. وتنتج حوالي 12 مليون أسرة زراعية تملك حيازات صغيرة نحو 95 في المائة من الإنتاج الزراعي. وتشكل الزراعة أيضاً 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و90 في المائة من الصادرات. وقد تصدّرت الزراعة أولويات إثيوبيا منذ عام 1991 عندما تم اعتماد استراتيجية التنمية الزراعية المحركة للتصنيع والإطار السياسي ذي الصلة.

49- وإقراراً بالأهمية الحيوية للزراعة، قامت الحكومة الإثيوبية بتركيز جهودها على تحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي. وقد سعت أيضاً إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تنمية قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة بشكل متواصل مع ضمان وصولهم إلى التكنولوجيا المحسّنة، والبذور، والأسمدة، ومبيدات الأعشاب والآفات، وخدمات الإرشاد الزراعي والتدريب. وقد خصصت الحكومة الإثيوبية أكثر من 16 في المائة من ميزانيتها السنوية للتنمية الزراعية وحققت نمواً زراعياً سنوياً متوسطاً تخطى 8 في المائة في السنوات الثماني الأخيرة. وهذه الأرقام أعلى بكثير من الاتفاق بين البلدان الأعضاء في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتخصيص 10 في المائة من الموازنة القومية للتنمية الزراعية وتحقيق متوسط نمو سنوي يبلغ 6 في المائة.

50- إن الحكومة الإثيوبية على ثقة راسخة بأن نظام الإرشاد الفعال يؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والتحول الزراعيين من خلال تيسير اعتماد التكنولوجيا الزراعية المحسّنة للغلات والجودة، واستخدامها. واستناداً إلى هذا الاعتقاد الراسخ، أنشأت الحكومة وشغّلت 25 مركزاً للتدريب الزراعي التقني والمهني في أماكن مختلفة في البلد من أجل إعداد وكلاء ماهرين معنيين بشؤون التنمية. وحصل وكلاء التنمية على تدريب في مجال إنتاج المحاصيل، والإنتاج الحيواني، والموارد الطبيعية، وتم نشر خبر واحد من كل مجال في كل واحدة من جمعيات المزارعين. واليوم، يعمل 45 000 وكيل للتنمية

في الإرشاد الزراعي. وقد أنشأت الحكومة حتى اليوم قرابة 11 000 مركز لتدريب المزارعين. وقامت إثيوبيا مؤخرًا بتطوير نظم إرشاد تشاركية، ونشرها. وتتمتع إثيوبيا بواحد من نظم الإرشاد الزراعي الأكثر كثافة في العالم.

51- ولضمان استدامة الزراعة، قامت الحكومة بعمل هائل لحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتجنب تدهور التربة والمياه، وصون التنوع البيولوجي من خلال تعبئة الشعب خلال العقدین الأخيرين. ويساهم العمل المنجز على نطاق واسع للمحافظة على التربة والمياه في البلد خلال العقدین الأخيرين في تعزيز تنمية الري على نطاق صغير، وحتى الآن سمح الري في أكثر من مليوني هكتار من الأراضي للمجتمعات المحلية بإنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية والخضار والفاكهة مرتين في السنة على الأقل.

52- ونتيجةً للعمل الواسع النطاق لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتحويلها خلال العقدین الأخيرين، نما الغطاء الحرجي من 3 إلى 15 في المائة. وتُعد إثيوبيا أيضًا من البلدان الأوائل التي وضعت استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على تحمل تغير المناخ، ونفذتها.

53- وتشمل السياسات الرئيسية التي تم وضعها لضمان استدامة الزراعة، سياسة التنمية الزراعية والريفية واستراتيجيتها، وسياسة قطاع الزراعة وإطاره الاستثماري: خارطة الطريق العشرية (2010-2020)، واستراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على تحمل تغير المناخ، وسياسة المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها.

3- العوامل المساهمة في تحقيق الإنجازات

- وجود حكومة ملتزمة سياسيًا وحس القيادة في البلد على كافة المستويات.
- صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج مناصرة للفقراء، وتنفيذها.
- نظام إداري لا مركزي ينقل السلطة إلى الولايات.
- الترتيبات المؤسسية والتنظيمية المتكاملة على كافة المستويات من أجل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المناصرة للفقراء في نظام إداري لا مركزي.
- بناء البنى التحتية الواسعة النطاق في البلد/ الطرق، والطاقة الكهربائية، وشبكة الاتصالات اللاسلكية.
- المشاركة الشاملة لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في إعداد الخطط والبرامج وتنفيذها.

4- الدروس المستفادة

- يتسم وجود حكومة ملتزمة سياسيًا وحس القيادة وسياسات للتنمية الزراعية والريفية المناصرة للفقراء، بأهمية حاسمة للقضاء على الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية.
- اتضح من الإنجازات التي تحققت خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والخطتين الأولى والثانية للنمو والتحول، أنه يمكن أن تؤدي الجهود المنسقة المبذولة من قبل الوزارات المختلفة وأصحاب المصلحة ومشاركة الجهات الفاعلة الشعبية والسكان كافة، إلى تحقيق فارق كبير في تنمية البلد.

- تتسم مشاركة جميع أصحاب المصلحة بطريقة شفافة وشاملة في مرحلتي التصميم والتنفيذ بأهمية كبيرة لنجاح تنفيذ السياسات والبرامج والخطط.
 - للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمشاركة الكاملة للشباب في تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة أهمية حاسمة من أجل وضع حد للفقر والجوع بحلول عام 2030.
- ويتعين على الحكومة أن تدعم المؤسسات المحلية التي تسمح للمزارعين بالاتصال بذويهم وبجهات فاعلة أخرى على امتداد سلاسل القيمة، وأن تشجعها. ويمكن تقديم هذا الدعم على شكل دورات تدريبية، وتبادل للزيارات، وتنسيق، وتيسير للتسجيل والاعتراف.

5- التحديات التي تمت ملاحظتها

1-5 الجفاف الناجم عن ظاهرة النينو

54- لقد تعرضت إثيوبيا بشكل دوري للجفاف الناجم عن ظاهرة النينو. ويؤدي ذلك إلى تقويض الإنتاج الزراعي والإنتاجية وإلى تعريض حياة الشعب الإثيوبي وسبل معيشته للخطر.

2-5 الدعم المالي والتقني والتكنولوجي المحدود

55- لقد وضعت الحكومة الإثيوبية غايات طموحة جدًا في خطتها الثانية للنمو والتحول من أجل القضاء على الفقر والجوع والحفاظ على النمو الاقتصادي. ولكن تعوقنا الحاجة إلى الدعم المالي والتقني والتكنولوجي. ونود الحصول على الدعم في هذا الصدد.

3-5 تدهور الموارد الطبيعية والتربة والأراضي والغابات

56- يشكل تدهور الأراضي والتربة مشكلة خطيرة في إثيوبيا ما يؤثر على الإنتاج الزراعي والإنتاجية. وتسعى الحكومة إلى عكس مسار تدهور التربة والأراضي وإلى تحسين غطاءات الحرجي من خلال تعبئة الناس والموارد المالية المحدودة، ولكن لا يزال الدعم المالي والتكنولوجي يتسم بالأهمية من أجل التصدي لهذه المشاكل.

6- خلاصة

57- لقد حقق الاقتصاد الإثيوبي معدل نمو سنوي متوسط بلغ 10,1 في المائة في آخر 13 سنة ما ساعد على تحرير الملايين من الأشخاص من براثن الفقر. ويعزى هذا النجاح إلى وجود حكومة ملتزمة سياسيًا، وإلى وضع سياسات لتحقيق التنمية الزراعية والريفية في البلد، وإلى الدعم السخي من شركائنا في التنمية. وقد بذلت الحكومة الإثيوبية قصارى جهدها لتنفيذ السياسات من خلال تعبئة شعبها وإنفاق الموارد المالية المحدودة التي تملكها. وبفضل التنمية المتواصلة لقدرات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة، وبفضل تأمين الوصول إلى التكنولوجيا المحسنة وخدمات الإرشاد الزراعي، زاد إنتاج المحاصيل وإنتاجيتها بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه في زيادة إنتاج المحاصيل وإنتاجيتها، لا تزال هذه الأخيرة متدنية مقارنة بالمستوى العالمي. ونحن بحاجة إلى أن يقوم شركاؤنا في التنمية والجهات المانحة بتكثيف دعمهم المالي والتقني والتكنولوجي لزيادة إمكانياتنا إلى أقصى حد.

خامسًا - إندونيسيا

1- التقدم المحرز على صعيد الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة

58- لقد تمكنت إندونيسيا، في قطاع الأغذية والتغذية، من زيادة كفاية الأغذية للاستهلاك. وفي عام 2015، تم إنتاج 75.40 مليون طن من الأرز و 19.61 مليون طن من الذرة. وبهذا المعدل من الإنتاج المحتسب بالأرقام المجمعة، تمكنت إندونيسيا من تلبية الحاجة إلى الأرز بوصفه غذاءً أساسيًا. وزاد إنتاج لحم البقر في الفترة 2006-2015 بنسبة 3.11 في المائة سنويًا وإنتاج البيض بنسبة 4.50 في المائة سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، نما إنتاج لحم الدجاج في فترة 2010-2015 بنسبة 5.74 في المائة سنويًا.

59- وقد تحسّنت جودة الأغذية التي يستهلكها الشعب الإندونيسي، على النحو المبين في مجموع النمط الغذائي المستصوب، بمتوسط 82.9 نقاط في الفترة 2009-2013. وقامت إندونيسيا أيضًا بزيادة توافر الأغذية المستدامة والإنتاجية الزراعية. وقد تجلّى ذلك بإطلاق 57 صنفًا من الأرز العالي الغلّة، و 25 صنفًا من الذرة العالية الغلّة، و 10 أصناف من فول الصويا العالي الغلّة.

60- وتم تسجيل تحسّن في الوضع التغذوي للحوامل والرضع والأطفال دون سن الخامسة، ولو أنه لا يزال دون مستوى التوقعات. ويبيّن بحث الصحة الأساسية أن انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة قد تراجع بشكل ملحوظ من 13.6 في المائة عام 2007 إلى 9.8 في المائة عام 2016. وتراجع انتشار التقرّم لدى الأطفال دون سن الخامسة من 36.8 في المائة عام 2007 إلى 33.6 في المائة عام 2016 (المسح الوطني لمؤشرات الصحة). بالإضافة إلى ذلك، زادت الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع البالغ عمرهم ستة أشهر من 15.3 في المائة عام 2010 إلى 30.2 في المائة عام 2013 (بحث الصحة الأساسية).

2- الاستراتيجية والسياسات والبرامج

(أ) في ما يتعلق باللوائح التنظيمية والسياسات، تم إقرار العديد من اللوائح التي تدعم الجهود الهادفة إلى الإسراع في تحسين التغذية، منها:

(1) سياسة تحسين التغذية التي تركز على الأيام الألف الأولى من الحياة والتي تم اعتمادها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 42 لعام 2013 بشأن الحركة الوطنية للإسراع في تحسين التغذية. وتدمج هذه السياسة الخدمات الصحية، لا سيما للأم والطفل، ومكافحة الأمراض من خلال نهج مشترك بين القطاعات.

(2) لقد تم إعداد خطة العمل الوطنية بشأن الأغذية والتغذية للفترة 2005-2010، و2011-2015، و2015-2019. وأعقب ذلك وضع خطة العمل الإقليمية بشأن الأغذية والتغذية على مستوى المحافظة والمنطقة. وفي الوقت الراهن، يتم إعداد المرسوم الرئاسي بشأن السياسة الاستراتيجية المتعلقة بالأغذية والتغذية بوصفها مبدأ توجيهياً لإدماج التدخلات الهادفة إلى تحسين الأغذية والتغذية.

(3) تحظى الجهود الهادفة إلى إعمال حقوق الأطفال بأفضل تغذية ممكنة وإلى حماية حقوق الأمهات بالرضاعة الطبيعية الخالصة، بدعم اللائحة التنظيمية الحكومية رقم 33 لعام 2012 بشأن الرضاعة الطبيعية الخالصة.

(4) قامت إندونيسيا، باعتبارها من أولى البلدان المنضمة إلى الحركة العالمية لتحسين مستوى التغذية التي تجمع 59 بلداً، بتطوير برنامج تحسين مستوى التغذية وتنفيذه من خلال الدعوة على أعلى مستويات القيادة، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة (الأعمال الخيرية، والأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وشركاء التنمية)، وبضمان اتساق السياسات من خلال الإطار القانوني للبرنامج، ومواءمة البرامج ذات الصلة مع إطار عمل حركة تحسين مستوى التغذية، وتحديد مصادر التمويل.

(ب) لقد تم إدماج مكونات التدخلات المراعية للسياق والخاصة به ولكنها لا تزال محدودة من حيث التصميم والنطاق، ويُذكر منها مثلاً المشروع التجريبي لإدماج التدخلات الخاصة بالتغذية والمراعية للجوانب التغذوية مثل الصرف الصحي، أي البرنامج الوطني لتمكين المجتمع المحلي من أجل جيل ينعم بالصحة والذكاء وإنجازات برنامج بريستاسي للأمل العائلي.

(ج) الإعانات الغذائية غير النقدية (وهي شكل محسّن لإعانات الأرز) للفقراء التي تسمح للأشخاص المتدينين إلى الخمس الأدنى بالتمتع بخيارات غذائية أوسع (مثل الأرز والبيض) وبكمية أكبر من الأغذية استناداً إلى احتياجاتهم الفعلية للوصول إلى الحد الأدنى من المتناول الغذائي. ويتم تقديم هذه الإعانة من خلال برنامج التخفيف من وطأة الفقر.

(د) السياسات المتعلقة باحتياطات الحكومة المركزية والمحلية من الأغذية؛ والتنوع الغذائي وتحسين التغذية المجتمعية؛ ومعايير الأزمة الغذائية والتصدي لها؛ وتوزيع الأغذية والتجارة بها ودعمها؛ ونظام المعلومات بشأن الأغذية والتغذية (اللائحة التنظيمية الحكومية رقم 17 لعام 2015 بشأن الأمن الغذائي والتغذية).

(هـ) تكليف الوكالة الوطنية للشؤون اللوجستية بالحفاظ على توافر الأغذية واستقرار الأسعار على مستوى المنتجين والمستهلكين في ما يتعلق بإحدى عشرة سلعة غذائية، وذلك من خلال إدارة احتياطات الحكومة من الأغذية وتوزيع الأغذية وتطوير الصناعات القائمة عليها (المرسوم الرئاسي رقم 48 لعام 2016 بشأن تكليف الوكالة الوطنية للشؤون اللوجستية بتحقيق الأمن الغذائي).

(و) تمكين المجتمعات الريفية لتكون مكثفة ذاتياً من حيث توافر الأغذية والأمن الغذائي، وذلك من خلال جملة أمور منها برنامج الأمن الغذائي القروي وبرنامج الحدائق المنزلية لإنتاج الأغذية.

3- أبرز التحديات

(أ) يعيق الفقر في الريف وفي صفوف المزارعين قيام هؤلاء الأخيرين باعتماد البحوث والتطوير والابتكارات التكنولوجية في مجال الزراعة.

(ب) ونتيجة للطبيعة الأريخيلية للبلد، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية الريفية والزراعية.

(ج) وستؤثر ندرة الأراضي الزراعية والموارد المائية على القدرة على إنتاج الأغذية. وتزداد ندرة الموارد من الأراضي والمياه من سنة إلى أخرى بسبب النمو السكاني المتواصل، والتصنيع، وتغير المناخ.

(د) وإن الوصول المحدود إلى الأغذية وعدم امتلاك المجتمع المحلي للمعارف الملائمة بشأن التغذية المتوازنة يعيقان تحقيق الكفاية التغذوية المثلى. ويساهم تثقيف الأمهات وممارسات تنشئة الأطفال غير الملائمة التي تتجلى في تدني الرضاعة الطبيعية الخالصة، في ظهور المشاكل التغذوية في إندونيسيا.

(هـ) وقد تم تطبيق التدخلات المراعية للجوانب التغذوية ولكن لم يتم إدماجها على النحو الأمثل بسبب نقص في المعارف والتواصل بين مدراء البرامج. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن من الممكن تعزيز التدخلات الهادفة إلى تحسين مستوى التغذية التي أثبتت فعاليتها من خلال مشاريع رائدة عديدة بسبب قلة الموارد.

(و) وتمثل الفوارق بين المناطق في الحد من المشاكل التغذوية، تحدياً آخر. وفي عام 2013، برزت مشكلة تقزم خطيرة في 15 من أصل 34 محافظة يتخطى انتشار التقزم فيها 40 في المائة.

4- تدابير التحسين

(أ) تكثيف البحوث والتنمية الزراعية المتواصلة من أجل استحداث التكنولوجيات الزراعية المبتكرة والهندسة المؤسساتية الزراعية التي يمكنها أن تحسّن الإنتاجية، وكفاءة العمل التجاري، وقدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

- (ب) الإسراع في اعتماد اللوائح التنظيمية المحلية المتعلقة بتخصيص الأراضي للزراعة المستدامة والأراضي الجديدة التي يمكن أن تصبح أراض زراعية.
- (ج) بناء البنى التحتية الزراعية وإعادة تأهيلها، وتعزيز/ تيسير الاستثمارات الخاصة في الأعمال التجارية الزراعية الريفية، وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومجموعات المزارعين بغية تحسين الإنتاجية وكفاءة الأعمال التجارية وقدرة المنتجات على المنافسة.
- (د) تحسين المناولة بعد الحصاد وتوزيعه على المستهلكين النهائيين للحد بشكل ملحوظ من فواقد الأغذية.
- (هـ) تكثيف التنشئة الاجتماعية لصانعي القرار ومدراء البرامج وعامة الناس بشأن أهمية استهلاك الأغذية ذات الجودة والتغذية الجيدة بالنسبة إلى الصحة والإنتاجية، بما في ذلك التنشئة الاجتماعية على نمطٍ لاستهلاك الأغذية يتسم بالتنوع، والتوازن من الناحية التغذوية، والأمان، ويقوم على المنتجات المحلية.
- (و) تحسين تنسيق الوثائق المتعلقة بخطة عمل الأغذية والتغذية وإعمالها على المستويين المركزي والمحلي، بما في ذلك تعزيز مشاركة الأعمال الخيرية، والأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وشركاء التنمية في تحسين الأغذية والتغذية.
- (ز) الإسراع في تنفيذ عمل حركة الأيام الألف الأولى من الحياة من خلال تدخلات متكاملة تهدف إلى الحد من انتشار التقزم والأشكال الأخرى لسوء التغذية. وتطبيق نهج التنمية الإقليمية وتعزيز توفير البيانات الداعمة له من أجل الحد من الفوارق بين المناطق.

5- الدروس المستفادة

- (أ) يستلزم تحقيق مقاصد الهدف 2 نهجاً متكاملاً عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة النشطة للقطاع الخاص والمجتمع المحلي.
- (ب) ينبغي دعم تخطيط البرامج وتنفيذها باستخدام البيانات والمعلومات الدقيقة.
- (ج) تؤدي المراقبة، بما في ذلك الرصد المبكر، دوراً كبيراً في التصدي للجوع ولقضايا التغذية.
- (د) هناك حاجة إلى البحوث والتنمية والابتكار التكنولوجي والهندسة المؤسسية لزيادة توافر الأغذية.
- (هـ) يُعد تمكين المجتمع المحلي، بما في ذلك زيادة معارفه، عاملاً من العوامل الرئيسية لتحقيق هدف التنمية المتعلق بالأغذية والتغذية.
- (و) ينبغي أن يقوم التخطيط والسياسات والبرامج على الأدلة.
- (ز) ينبغي تعزيز تصميم واحد أو سياسة كاملة للتدخلات من أجل تحقيق التأزر بين الجهود التي تبذلها جميع القطاعات لتحسين التغذية. ويستند التدخل القائم على الأدلة في الوقت الراهن إلى المشروع فقط، ويبقى نطاقه وتغطيته محدودين. بالتالي، لا يمكن الارتقاء بسهولة بالتدخلات التي أثبتت فعاليتها لتصبح سياسات وطنية.

سادساً - إيطاليا

1- العناصر الرئيسية (الاستراتيجية والسياسات والبرامج) التي تتسم بها الجهود الوطنية لإحراز تقدم على صعيد الأهداف المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنتائج الأولية المنبثقة عن ذلك

61- تقوم إيطاليا حالياً بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها الوطنية من أجل التنمية المستدامة (الاستراتيجية) بهدف تحديد خطة استراتيجية، مع نظرة مستقبلية طويلة الأجل، تعزز خطتها الحديثة للإصلاحات الهيكلية في إطار الخطة الوطنية للإصلاحات والثيقة الاقتصادية والمالية.

62- وستضع الاستراتيجية أهدافاً متعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، كونها تمثل أولويات قصوى بالنسبة إلى إيطاليا على المستوى الوطني وفي البلدان الشريكة على السواء، بما يتماشى مع الأهداف والمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

63- وتثق إيطاليا بشكل خاص، بأن جميع الناس يستحقون أن يعيشوا حياة لائقة ليتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم. ولذلك السبب جعلت مكافحة الحرمان المادي والغذائي واحداً من الأهداف الأولية للاستراتيجية، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف 1-2 من خطة عام 2030.

64- بالإضافة إلى ذلك، فإن إيطاليا مقتنعة بأهمية تنفيذ سياسات مستدامة لصالح كوكبنا. وبشكل خاص، يُعد صون التنوع البيولوجي والموارد الوراثية والنظم الإيكولوجية الطبيعية المرتبطة بالزراعة والحراجة وتربية الأحياء المائية، واستعادتها من الأولويات القصوى بالنسبة إلى إيطاليا، بما يتماشى مع الأهداف 2-3 و 2-4 و 2-5 من خطة عام 2030.

65- ولضمان أن ينعم الجميع بالرخاء، ستضع الاستراتيجية ضمان استدامة الزراعة والحراجة وتربية الأحياء المائية والصيد على امتداد السلسلة الغذائية على رأس أولوياتها، فتتجه بذلك نحو تحقيق الأهداف 2-3 و 2-4 و 2-5 و 2-أ.

66- وعلى ضوء ما سبق، قامت إيطاليا، على المستوى الوطني، باعتماد وتحديث "استراتيجية للتنوع البيولوجي" بوصفها أداة لإدماج المحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام في السياسات القطاعية الوطنية بما يتماشى مع الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي؛ و"خطة وطنية بشأن التنوع البيولوجي لأغراض زراعية"؛ و"خطة استراتيجية للابتكار والبحوث في قطاع الزراعة الغذائية والحراجة"، من جملة أمور أخرى.

67- وقد أيدت إيطاليا أيضاً فكرة أنه يمكن أن تنجح النظم الإيكولوجية الزراعية المتنوعة في التوفيق بين الحاجة إلى إنتاج كميات أكبر من الأغذية، وإنتاج سلع ذات جودة أعلى، وكذلك حماية البيئة وتحقيق الإنصاف الاجتماعي. وهذه

الفكرة من موروثة إكسبو ميلانو 2015 والميثاق الذي تم إطلاقه في إطاره والذي يجسد الإيمان المشترك بأن الزراعة أساسية ليس فقط لإنتاج الأغذية، بل أيضًا لحماية البيئة وصون التنوع البيولوجي والحفاظ على المحاصيل الغذائية والمناظر الطبيعية.

68- وتثق إيطاليا بأهمية بناء شراكات راجحة لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي بناء الشراكات بين الوزارات المختلفة والسلطات المحلية والوكالات الحكومية ذات الصلة والمنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني.

69- وتتسم الشراكات في القطاعات الزراعية بأهمية خاصة لضمان الحوكمة ووصول الأسر والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية والمنتجة. ويمكنها أيضًا أن تقوي القدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية، وأن تساعد على تعزيز السياسات الزراعية والبيئية والاجتماعية المؤاتية للأعمال التجارية الزراعية التي تملكها الأسر، وكذلك على ترجيح الكفة لصالح اعتماد السياسات التي تحسّن قدرة المنتجات الزراعية على المنافسة في الأسواق. وأخيرًا، يمكن للشراكات أن تعزز سلاسل الإمداد بكاملها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعاونيات، ونماذج المقاطعات المحلية الإيطالية.

70- وفي البلدان الشريكة، تقوم إيطاليا بالتركيز بصورة خاصة على نشر ممارسات الزراعة والتجهيز والتسويق المستدامة، وعلى تحسين جودة الإنتاج وكميته، وعلى تعزيز دور سكان الريف في إقامة المشاريع.

71- وبموجب التزامها بالزراعة والأمن الغذائي والحد من الفقر، تتمتع إيطاليا بعلاقات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرًا لها، وهي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والتي تمثل أنشطتها ومعارفها ميزة مهمة في تنفيذ مشاريع التنمية الريفية والزراعية في البلدان الشريكة.

هل كانت توجيهات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن السياسات مفيدة لتصميم السياسات الوطنية أو إصلاحها؟

72- لتطوير وتصميم السياسات الوطنية الإيطالية بشأن الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، تمت مراعاة توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن السياسات، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

2- التحديات الرئيسية التي اعترضت تطبيقها (لا سيما المعوقات والثغرات المتبقية على مستوى السياسات) والدروس التي استخلصها البلد في ما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

73- لقد تباطأت الإنتاجية الإيطالية تدريجيًا منذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتتمثل الأولوية بالنسبة إلى إيطاليا في العودة إلى النمو المستقر الذي ينبغي أن يكون مستدامًا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

74- وتنطوي التنمية المستدامة على إدماج الاستراتيجيات الاقتصادية مع الاستراتيجيات الاجتماعية والبيئية. ولا يمكن تحقيق ذلك سوى من خلال تغيير أنماط النمو والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين قدرة النظام الاقتصادي الإيطالي على المنافسة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال توزيع الموارد بطريقة عادلة، وتخفيض معدل البطالة، وتنفيذ التدابير الاقتصادية من خلال الاستثمارات في نظام الصحة الوطني والتربية والبرامج الاجتماعية التي تضمن الوصول الواسع النطاق إلى الخدمات والتماسك الاجتماعي.

75- وترتبط الإجراءات والالتزامات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي. وترتبط الاستدامة الاجتماعية بالعدالة في التوزيع، وحقوق الإنسان والحقوق المدنية، والظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الأطفال والمراهقون والنساء والعجزة والمعوقون، والهجرة، والتعاون بين البلدان.

76- وتهدف أولويات السياسات الحكومية الرئيسية إلى تنفيذ إجراءات التعاون الوطنية والإقليمية في مجالات الأمن الغذائي، والسلامة الزراعية، وجودة الأغذية، والسياسات الزراعية الغذائية، والتنمية الريفية من خلال تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي ومؤسسات الصناعة الزراعية على المنافسة وتحسين نوعية الحياة والتنوع الاقتصادي في المناطق الريفية.

77- وتعمل مجموعة من البرامج الاستثمارية على دعم الإنتاج الزراعي وتحقيق المنافع في المناطق الريفية الإيطالية من خلال تقديم المساعدة للمحافظة على تنوع الأنشطة وتحويلها إلى مصدر للقوة الاقتصادية والثراء الثقافي والتماسك الاجتماعي.

78- ويتعلق التحدي الرئيسي الذي تم تحديده حتى الآن بتحقيق الاتساق بين السياسات والأولويات من خلال التعاون والشراكات مع السلطات المحلية وأي طرف معني آخر.

79- وقد اعتمدت الحكومة بالفعل إصلاحات وأحكام أخرى في مجالات مثل الفقر والعمالة والتعليم والتعاون الإنمائي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ولكن التحدي الحقيقي هو تعزيز التعاون واعتماد السياسات المشتركة وتنسيق الأنشطة بين الإدارة المركزية والوكالات الحكومية والسلطات المحلية. والهدف من ذلك هو تعظيم النتائج وتحقيق المزيد من الرخاء والتنمية في جميع المناطق الجغرافية مع استخدام الموارد المستثمرة بأفضل طريقة ممكنة.

80- وتعمل إيطاليا على ترجمة الالتزامات العالمية إلى أهداف وغايات محلية. وسوف تشكل المشاركة النشطة للسلطات الإقليمية والمحلية وتعبئة أصحاب المصلحة المعنيين، مساهمة إضافية في هذا الاتجاه. ويتعين على إيطاليا أن تنجح في وضع السياسات الفعالة بصورة مشتركة، ما سيسمح لجميع أصحاب المصلحة بأن يصبحوا جهات فاعلة رئيسية في عملية الإسراع بالانتقال من الالتزام إلى العمل.

81- ومن المهم أيضاً أن تقوم إيطاليا بالتوفيق بين الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي من أجل تصميم أدوات مبتكرة تهدف إلى دعم خطة التنمية المستدامة. ويمكن التركيز بصورة خاصة على تصميم أدوات مالية عامة تكون أكثر فعالية للاستفادة من الموارد الخاصة.

82- وبصورة عامة، هناك حاجة إلى زيادة وعي المواطنين وتحسينه من خلال النهوض بالإعلام، بغية تعزيز مشاركتهم النشطة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

83- وفي ما يتعلق بالبعد الخارجي لتنفيذ خطة عام 2030، تؤدي إيطاليا دورًا نشطًا في مجال المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي. ولطالما تصدر الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية الأولويات في الاستراتيجية الإيطالية للتعاون الإنمائي.

84- وتماشياً مع الالتزامات التي قطعت في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث بشأن التمويل من أجل التنمية في أديس أبابا عام 2015، قامت الحكومة الإيطالية بالعمل على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها في إطار نظام مستصلح وأقوى وشامل للتعاون الدولي.

85- ويشكل ذلك جزءاً من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة بفعالية، والتي تشمل أيضاً استحداث أدوات عامة مبتكرة تهدف إلى إشراك القطاع الخاص وتأمين التمويل الخاص للأنشطة الإنمائية.

سابعاً- السويد

1- استعراض التقدم المحرز في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة

86- يتمتع الناس في السويد بالقدرة على الوصول إلى الأغذية. ويُعد الجوع حالة استثنائية. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة، إلا أن عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية محدود جداً. ويعاني عدد قليل من الأطفال في السويد من تأخر في النمو بسبب سوء التغذية. ولكن تشير البيانات إلى زيادة انتشار الوزن الزائد والسمنة في المجتمع خلال العقد الماضي. وتظهر هذه الزيادة بشكل خاص في الفئة العمرية بين 16 و29 سنة. ويعاني أكثر من نصف الراشدين في السويد من الوزن الزائد أو البدانة. ولكن يوجد مسنون يعانون من سوء التغذية. وهناك اختلافات وأوجه انعدام مساواة في العادات الغذائية والصحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي وبالدخل.

87- ولا تُعد الزراعة في السويد صغيرة النطاق. وتظهر البيانات تزايد إنتاجية الزراعة في البلد. وقد ارتفع إجمالي قيمة الإنتاج السويدي لمكافئ الدوام الكامل السنوي الواحد خلال العقد الماضي. وتراجعت العمالة في الزراعة، المقاسة كعدد العاملين بدوام كامل في القطاع، بشكل متواصل على فترة طويلة من الزمن. وفي الوقت نفسه، انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة لكل وحدة منتجة. ويتميز الإنتاج الحيواني السويدي بالاستخدام المحدود للمضادات الحيوية.

88- تعتبر القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية السويدية جيدة. وتعتبر حالة خدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها الأراضي المزروعة، مرضية اليوم. ويفتقر الالتزام المتعلق بالمنطقة الزراعية المستدامة، إلى تعريف متفق عليه. وإذا تم استخدام

حجم المنطقة المخصصة للزراعة العضوية التي لا تملك تعريفًا متفقًا عليه عالميًا، كمؤشر بديل، يمكن القول إن هذه المنطقة نمت بشكل متواصل منذ عام 2005.

89- وفقًا لعملية المتابعة التي أجراها مجلس الزراعة السويدي عام 2017 للهدف البيئي السويدي "المنظر الطبيعي الزراعي المتنوع" الذي يشمل صون التنوع البيولوجي وتعزيزه، لم يحصل أي تقدم في هذا المجال. وتعتبر الأدوات السياسية القائمة والمعتمدة غير كافية. ووفقًا لعمليات التجميع التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن حوالي 60 في المائة من السلالات المحلية معرضة للخطر في السويد.

90- وقام البرنامج من أجل تنوع النباتات المزروعة بجمع البذور والأصناف القديمة الأخرى في جميع أنحاء السويد. وتتم المحافظة على هذه البذور في بنك الجينات الشمالي. وأعاد البرنامج إدخال النباتات التي كانت تزرع في الماضي إلى الأسواق. وتحظى المعاهدة بشأن الموارد الوراثية النباتية التي تعمل على مشاريع داعمة لصون الموارد الوراثية في البلدان النامية، بدعم من التعاون الإنمائي السويدي.

91- وسيساهم التعاون الإنمائي السويدي في الاستثمارات المسؤولة من أجل زيادة الإنتاجية والاستدامة في الزراعة (بما في ذلك الحراثة) ومن أجل تحقيق الاستدامة في مصائد الأسماك. وتؤدي المرأة دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي، وتشكل التدخلات الهادفة إلى ضمان حقوق المرأة بامتلاك الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى واستخدامها ووراثة، مجالاً مهماً بالنسبة إلى التعاون الإنمائي السويدي. وفي عام 2015، تم تخصيص حوالي 803 مليون كرونة سويدية من مجموع المساعدة السويدية للتدخلات الزراعية في أنحاء عديدة من العالم.

92- وتشمل التحديات التي تواجهها السويد في تحقيق الهدف 2، التصدي لزيادة انتشار الوزن الزائد والسمنة، وضمان الاستدامة البيئية والتنوع البيولوجي في الزراعة، وتقوية جميع أبعاد الاستدامة على امتداد السلسلة الغذائية.

2- الأمثلة والممارسات الجيدة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة

93- ترغب السويد بأن تسلط الضوء على بعض الأمثلة والممارسات الجيدة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة المشار إليها في الاستعراض الوطني التطوعي السويدي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

تحسين دخل صغار منتجي الألبان (بنغلاديش)

94- ساعدت شركة Tetra Laval، في مشروع تم في بنغلاديش (واسمه Dairy Hub) بالتعاون مع شركة PRAN المحلية، على توفير فرص لصغار منتجي الألبان لكي يطوروا إنتاجهم الأسري حتى يشمل إنتاج التجزئة أيضًا. وتحقق الشركة ذلك من خلال إنشاء مراكز حديثة لتخزين الحليب المسّلم إليها بشكل آمن وفعال ومن خلال تقديم المشورة الفنية المناسبة. ويوفر ذلك معارف أوسع وفرص أكبر لصغار المنتجين ليحسنوا دخلهم على نحو مستقر ويراقبوا جودة الحليب في الوقت نفسه. وبعد نجاح التجارب الأولية، قامت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بدعم شركة PRAN بغية توسيع شبكة مراكز الحليب من خلال تغطية جزء من تكاليف التدريب التقني على مدى ثلاث سنوات. ووفقًا

للمعلومات المتاحة، أدى أول مركز للحليب إلى ارتفاع متوسط الدخل الشهري لصغار منتجي الألبان من 100 إلى 244 دولاراً أمريكياً في 60 شهراً. وزاد متوسط إنتاج الحليب للبقرة الواحدة من 4.45 إلى 10.8 لتر. وزادت كمية الحليب المسلمة يومياً إلى أول مركز للحليب من 2 000 إلى 41 000 لتر.

البحوث في مجال التعاون والشراكات - المجتمعات القادرة على الصمود والنهج القائمة على المناظر الطبيعية من أجل الاستخدام المستدام للأراضي

95- يستضيف معهد ستوكهولم للبيئة مبادرة الشبكة الزراعية الدولية السويدية (المبادرة) التي تدعم تطوير المعارف وتقديم المعلومات بشأن القضايا المرتبطة بالحد من الفقر من خلال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي العالمي، وتروج لهما. وتعمل المبادرة بما يتفق مع نهج سياسة التنمية العالمية، وتنشط في جميع القطاعات بالتعاون مع عدد كبير من الجهات الفاعلة في قاعدة الموارد السويدية. ويتسلطها الضوء على المشاكل وحصولها على إسهامات من قطاعات مختلفة، تعمل المبادرة من أجل تحقيق الاستخدام المستدام للأراضي وفقاً لنهج قائم على المناظر الطبيعية، إلى جانب شبكات ومجموعات سويدية أخرى مثل شبكة الحراثة الزراعية ومجموعة المعهد الدولي للمياه في ستوكهولم، والمياه في المناظر الطبيعية. ويلقى هذا العمل اهتماماً عالمياً متزايداً من خلال العمل الذي ينجزه مثلاً مركز البحوث الحرجية الدولية في سياق المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية الذي يُعقد عادةً بالتزامن مع المفاوضات العالمية بشأن المناخ. ويمكن للنهج القائم على المناظر الطبيعية أن يسلط الضوء على الأهداف المتضاربة وأن يسعى إلى تحقيق التآزر في تنفيذ خطة عام 2030.

البحوث في مجال التعاون والشراكات - المياه والبحار

96- تساهم الجامعة السويدية للعلوم الزراعية بنشاط في توليد المعارف من أجل بيئة بحرية أفضل، مركزة على المياه المحيطة بالشاطئ السويدي؛ أي بحر البلطيق وخليج كاتينغات ومضيق سكاجيراك. وتقوم الجامعة إلى جانب قطاع الصيد والسلطات الوطنية، بتطوير أساليب انتقائية تهدف إلى الحد من المصيد غير المرغوب به في الصيد في السويد. ويعمل مركز ستوكهولم للقدرة على الصمود مع قطاع الصيد أيضاً، وقام مؤخراً بتنظيم حوار رفيع المستوى مع بعض شركات الأغذية الأكثر تأثيراً في قطاع الصيد في العالم. وقد نتج عن ذلك التزامات بتحسين الشفافية والتتبع والحد من الصيد غير المشروع في سلاسل الإمدادات الخاصة بهذه الشركات.